



Annahar Research & Creativity



الشباب
العربي
بين الطموح
والواقع

فهرس

03	مقدمة
06	المحور الأول: الشباب العربي في مواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية
06	■ التحول الديموغرافي وموقع الشباب في المجتمعات العربية
08	■ التعليم والعمل وتغيّر الطموحات المهنية
11	■ التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي كقوة للتحويل
14	المحور الثاني: الهوية والقيم بين الأصالة والتحول
14	■ الهوية العربية في عالم متغيّر
16	■ تحولات القيم والعلاقات الاجتماعية
18	■ الشباب بين الانتماء المحلي والانفتاح العالمي
20	المحور الثالث: الشباب العربي ومستقبل المنطقة
20	■ ماذا يريد الشباب العربي من المستقبل؟
21	■ الانتقال من مرحلة التأهيل إلى قيادة التغيير
23	■ سيناريوهات مستقبل الشباب العربي
24	خاتمة
27	المراجع

الشباب العربي بين طموح التغيير وواقع الفرص: تحوّلات الهوية وصناعة المستقبل

يشكّل الشباب العربي إحدى أبرز القوى الديموغرافية والاجتماعية التي ستسهم في تحديد ملامح المنطقة خلال العقود المقبلة. فالمجتمعات العربية لا تشهد مجرد زيادة في حجم الفئة الشابة، بل تُفرّز بمرحلة واسعة من التحوّلات التي تعيد صياغة علاقة الشباب بالتعليم والعمل والمجتمع، وتؤثر في تطلّعاتهم إلى المستقبل وفي مفهومهم للنجاح والاستقلال والمشاركة. وفي ظلّ تغيّر أنماط الحياة، واتساع الهجرة، وتطور سوق العمل، بات الشباب يعيشون عند تقاطع مجموعة من التغيرات التي تفتح أمامهم فرصاً جديدة، لكنها في الوقت نفسه تفرض تحديات متزايدة.

وقد أحدث التحول التكنولوجي، ولا سيما انتشار الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، تغييراً جوهرياً في تجربة الشباب العربي. فلم يعد الشاب مجرد مستهلك للمعلومات، وإنما أصبح قادراً على إنتاج المعرفة والمحتوى، وبناء شبكات مهنية وثقافية تتجاوز الحدود. إلا أن هذا التحول يرافقه عدد من التحديات، أبرزها الفجوة الرقمية، والتفاوت في الوصول إلى المهارات والفرص، فضلاً عن مخاطر التضليل والاستقطاب وعدم استقرار بعض أنماط العمل الجديدة.

في موازاة ذلك، تشهد علاقة الشباب العربي بالهوية والقيم تحولات متزايدة. فالتفاعل المتنامي مع الفضاء الثقافي العالمي لا يؤدي بالضرورة إلى تراجع الانتماءات المحلية أو العربية أو الدينية، وإنما يساهم في إعادة صياغتها ضمن هويات أكثر مرونة وتعدّداً. كما تشهد علاقة الشباب بالأسرة والعمل والزواج انتقالاً تدريجياً من الالتزام بالقواعد التقليدية نحو مساحات أوسع من التفاوض والاختيار الفردي، مع استمرار حضور القيم الموروثة وتأثيرها في هذه الخيارات.



لكن هذه التحولات تصطدم بفجوة واضحة بين طموحات جيل أكثر تعليماً واتصالاً بالعالم، وبين واقع اقتصادي واجتماعي لا يوفر دائماً الفرص التي تتناسب مع هذه الطموحات. وتبرز هذه الفجوة في البطالة، وعدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل، والهجرة، وصعوبة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. هنا، لا يرتبط مستقبل الشباب بقدرتهم الفردية على التكيف فحسب، بل أيضاً بقدره المؤسسات والاقتصادات العربية على تحويلهم من فئة تستهدفها السياسات إلى شركاء في إنتاج الحلول وتحديد أولويات الغد.

لذا، تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تؤثر التبدلات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في إعادة تشكيل هوية الشباب العربي وقيمه، وكيف يحدد التباين بين طموحاته والواقع المتاحة قدرته على التحول من مجرد قتلٍ إلى مساهم في صياغة مستقبل المنطقة؟ وتسعى الدراسة إلى مقارنة هذه الإشكالية من خلال ثلاثة محاور مترابطة تتناول التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشباب العربي، وتحولات الهوية والقيم بين الأصالة والانفتاح، ثم إمكانات انتقال الشباب من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل في صناعة مستقبل المنطقة.



1

المحور الأول

الشباب العربي في مواجهة التحولات الاجتماعية والاقتصادية

يشهد الشباب العربي تحولات متسارعة في محيطه الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي، بالتزامن مع تغيرات متلاحقة في أنماط التعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية. ولا تقتصر آثار هذه التحولات على ظروف حياة الشباب، وإنما تمتد إلى تطلعاتهم ونظرتهم إلى النجاح والاستقلال والمشاركة في المجتمع. في هذا السياق، يبرز الشباب كفاعل رئيسي في التحولات الجارية، إذ تتقاطع في تجربته الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي والتعليم مع تحديات البطالة وعدم المساواة والهجرة.

التحول الديموغرافي وموقع الشباب في المجتمعات العربية

يمثل الشباب أحد أبرز السمات الديموغرافية والاجتماعية لمستقبل المجتمعات العربية. فالمنطقة العربية لا تزال تتميز ببنية سكانية شابة، إذ يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً نحو 30% من السكان، أي ما يقارب 110 ملايين شخص، فيما تقل أعمار نحو 60% من السكان عن 30 عاماً. [1] ولا ينبغي قراءة هذه الأرقام باعتبارها مجرد كتلة سكانية كبيرة، بل بوصفها مؤشراً إلى مرحلة انتقالية تحمل في الوقت نفسه فرصة تنموية وضغطاً متزايداً على التعليم وسوق العمل والخدمات والسكن.

وتبرز أهمية هذه البنية في مفهوم "العائد الديموغرافي". فارتفاع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالفئات المعالة يمكن أن يهيئ ظروفًا مواتية لزيادة الإنتاج والادخار والاستثمار، غير أن تحقيق هذا العائد يتطلب توافر مجموعة من الشروط. إذ تتحول الكتلة الشبابية إلى فرصة اقتصادية حقيقية عندما تقترن بتعليم نوعي، ومهارات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وفرص عمل منتجة، إلى جانب مشاركة اقتصادية واجتماعية فاعلة. ومن هنا، تكمن التحديات الأساسية في قدرة الاقتصادات العربية على تحويل الحجم السكاني المتزايد للشباب إلى رأس مال بشري منتج.

يتزامن هذا التحول مع توسع عمراني متواصل وتغيرات في أنماط الحياة. فانتقال أعداد متزايدة من السكان إلى المدن لا يقتصر على تغيير مكان الإقامة، وإنما يعيد تشكيل العلاقات الأسرية والاجتماعية، وأنماط الاستهلاك، وسبل الوصول إلى التعليم والعمل والمعلومات. كما يسهم التحضر، ولا سيما لدى الأجيال الشابة، في زيادة الاحتكاك بأنماط حياة وقيم مختلفة، ما يوسع هامش الاختيار الفردي ويضع بعض التصورات التقليدية المتعلقة بالأسرة والعمل والزواج أمام مساحات جديدة من التفاوض بين الأجيال. وتزداد هذه التحولات تعقيداً بفعل الهجرة الداخلية والخارجية، إلى جانب النزوح الناجم عن الأزمات والصراعات.

ويلاحظ أن الفوارق بين الأجيال أصبحت أكثر وضوحاً؛ فقد نشأ الجيل الشاب في بيئة تتسم بسرعة تدفق المعلومات وتعدد مصادر المعرفة والتواصل الفوري، في حين لا تزال قطاعات واسعة من الأجيال الأكبر سناً مرتبطة بمؤسسات اجتماعية أكثر تقليدية. ولا تعني هذه الفوارق بالضرورة نشوء قطيعة بين الأجيال، وإنما تعكس





تغيراً في مصادر السلطة الاجتماعية والمعرفية. فالشباب لم يعد يستمد تصوراتهم عن النجاح والعمل والعلاقات من الأسرة والمدرسة وحدهما، وإنما يتفاعل أيضاً مع شبكة عالمية واسعة من التجارب والنماذج التي تتيحها المنصات الرقمية.

وتضيف الهجرة بعداً آخر إلى هذه التحولات. فوفق بيانات أوردها البنك الدولي و الأمم المتحدة، يعيش نحو 20 مليون مواطن من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خارج بلدانهم، أي نحو 5% من سكان المنطقة. [2] ولا تعني الهجرة بالضرورة خسارة صافية لرأس المال البشري؛ إذ يمكن للشباب أن يكون قناة لنقل المعرفة والاستثمار والخبرات والشبكات المهنية. لكن استمرار خروج الكفاءات الشابة في ظل ضعف فرص العمل المحلية قد يعمّق الفجوة بين مستوى التعليم والطموحات من جهة، والفرص المتاحة داخل الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

التعليم والعمل وتغيّر الطموحات المهنية

شهد التعليم العالي توسعاً مهماً، لكنه لم ينعش مشكلة الانتقال من التعليم إلى العمل. ووفق بيانات اليونسكو الحديثة، بلغت نسبة الشباب الملتحقين بالتعليم العالي في منطقة الدول العربية نحو 37% في عام 2024، مقابل 43% عالمياً. [3] ويعكس ذلك اتساع الوصول إلى التعليم الجامعي، لكنه يكشف في الوقت نفسه عن

فجوة مستمرة في رأس المال البشري مقارنة ببعض المناطق الأكثر تقدماً.

المشكلة الأهم ليست في عدد الشهادات وحده، وإنما في مدى توافقها مع التحويلات الاقتصادية. فقد أكدت منظمات الأمم المتحدة المشاركة في الاجتماع الإقليمي حول تعلم الشباب ومهاراتهم وانتقالهم إلى العمل اللائق أن أنظمة التعليم والمناهج في المنطقة لا تزال تواجه صعوبة في مواكبة تغيّر طبيعة العمل والطلب المتزايد على المهارات الرقمية. وبالتالي، أصبح الانتقال من "الحصول على شهادة" إلى "امتلاك قابلية للتوظيف والتعلم المستمر" أحد التحويلات الأساسية في مفهوم النجاح المهني لدى الشباب.

وتظهر الفجوة بوضوح في مؤشرات سوق العمل. فقد بلغ معدل بطالة الشباب في الدول العربية 26.2% عام 2025 وفق أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، في حين كان ما لا يقل عن شاب واحد من كل ثلاثة خارج إطار العمل والتعليم والتدريب. كما تشير بيانات المنظمة إلى استمرار الفجوة الجندرية بصورة كبيرة؛ إذ بلغ معدل بطالة الشابات في الدول العربية نحو 39.3% في 2025 [4][5].



<https://bala>

هذه المؤشرات لا تعكس نقص الوظائف فحسب، وإنما تكشف عن مشكلة أعمق في العلاقة بين التعليم والطموح الاقتصادي. فارتفاع مستوى التعليم يرفع توقعات الشباب بشأن نوعية العمل والدخل والاستقلالية المهنية، في وقت لا تتوسع فيه الوظائف المنتجة بالوتيرة نفسها. ونتيجة لذلك، قد يتحول التعليم من وسيلة للارتقاء الاجتماعي إلى مرحلة انتظار طويلة للحصول على العمل، أو إلى دافع للهجرة عندما تعجز الفرص المحلية عن استيعاب الطموحات المتزايدة.

في المقابل، برزت ريادة الأعمال والعمل الحر والعمل عبر المنصات الرقمية كخيارات أكثر جاذبية لعدد من الشباب. إلا أن الاقتصاد الرقمي لا يخلو من مخاطر عدم الاستقرار؛ إذ يمكن للعمل الحر أن يوفر مرونة ودخلاً وفرصاً تتجاوز الحدود، مع استمرار احتمالات غياب الاستقرار الوظيفي والتغطية الاجتماعية والحماية القانونية. ومن هنا، ينبغي ألا يُقاس التحول في سوق العمل بعدد الشركات الناشئة أو العاملين عبر الإنترنت فقط، وإنما بمدى قدرة الاقتصاد الجديد على توفير فرص عمل منتجة ومستدامة ولائقة.

وفي حديث مع "النهار"، رأت د. سمر عاد، الأستاذة المساعدة في مجال الإدارة والتحول الرقمي في الجامعة اللبنانية الأميركية، أن تحويل تقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل الحر الرقمي من حلول فردية ومؤقتة إلى قطاعات إنتاجية مستدامة، يتطلب من الحكومات إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية بما يؤسس لبيئة تمكينية متكاملة. وفي الحالة اللبنانية، يبرز ذلك من خلال دعم مبادرات الذكاء الاصطناعي والمشاريع الناشئة التي يقودها الشباب، عبر توفير بيئة تحية متطورة تشمل إنترنت سريعاً وتغذية كهربائية مستقرة، إلى جانب تعزيز حماية الملكية الفكرية للابتكارات الجديدة، وتسهيل الوصول إلى التمويل والدعم المالي. كما يتطلب الأمر إضفاء الطابع الرسمي على العمل المستقل، بما يضمن للعاملين فيه الحماية الاجتماعية والأمان الوظيفي والاستقرار المالي والمصرفي.

كذلك، يتطلب هذا التحول إعادة هيكلة المنظومة التعليمية لترتبط مباشرة باحتياجات التكنولوجيا الحديثة، حيث ينبغي على الجامعات في لبنان العمل المستمر على دمج التعليم الأكاديمي بالقرص التطبيقية والتدريب العملي المباشر داخل القطاعات الإنتاجية. وتضمن هذه الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الأكاديمية والشركات تزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة، مما يتيح للخريجين الانخراط في سوق العمل فور تخرجهم.

التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي كقوة للتحويل

أصبحت التكنولوجيا عاملاً مركزياً في إعادة تشكيل تجربة الشباب العربي، باعتبارها وسيلة اتصال تعكس بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية متكاملة. وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن نحو 70% من سكان الدول العربية كانوا يستخدمون الإنترنت في 2024، وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي البالغ 68.6% [6]. لكن هذا المتوسط يخفي تفاوتات كبيرة بين الدول، والمدن والمناطق الأقل اتصالاً من جهة، وبين من يمتلكون مجرد إمكانية الوصول إلى الإنترنت ومن يمتلكون المهارات اللازمة للاستفادة الاقتصادية والمعرفية منه من جهة أخرى.

وقد أدى انتشار المنصات الاجتماعية إلى انتقال الشباب تدريجياً من موقع المتلقي إلى موقع المنتج للمحتوى. فأصبح الهاتف الذكي أداة للتعبير والعمل والتسويق والتعليم وبناء الهوية المهنية. ويمكن لشباب أن يطور علامة شخصية، أو يقدم خدمات مهنية لعملاء خارج بلدهم، أو ينتج محتوى ثقافياً وإبداعياً دون المرور بالمؤسسات التقليدية. وهذا التحويل يوسع المجال أمام المشاركة الفردية، لكنه ينقل في الوقت نفسه جزءاً من عملية بناء السمعة والثقة من المؤسسات التقليدية إلى بيانات المنصات.

أما الذكاء الاصطناعي، فيفتح مرحلة جديدة من هذا التحويل. فقد خلص تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2025 إلى أن نحو 14.6% من الوظائف في الدول العربية، أي قرابة 8 ملايين وظيفة، يمكن أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتعزيز إنتاجية العاملين، في حين أن نحو 2.2% من الوظائف، أي نحو 1.2 مليون وظيفة، قد تكون معرضة لتغيير بدرجات مختلفة [7]. وفي دراسة مشتركة أحدث بين منظمة العمل الدولية والإيسكو، بات التركيز أكثر وضوحاً على ضرورة بناء مهارات تبدأ من الثقافة الأساسية بالذكاء الاصطناعي وصولاً إلى المهارات التقنية والحكمة المتقدمة [8].

وهكذا، فإن التحدي أمام الشباب العربي لم يعد مجرد اللحاق بالتكنولوجيا، بل امتلاك القدرة على استخدامها بصورة منتجة ونقدية. فالجوة الرقمية لا تتعلق بمن لديه اتصال بالإنترنت ومن لا يملكه، وإنما





أيضاً بمن يستطيع تحويل الاتصال إلى تعليم ودخل وابتكار ومشاركة، ومن يبقى مستهلكاً للمحتوى فقط. وفي الوقت نفسه، تفرض سرعة انتشار المحتوى الرقمي تحديات تتعلق بالتضليل والاستقطاب وصعوبة التحقق من المعلومات. لذلك، تصبح الثقافة الإعلامية والرقمية جزءاً من المهارات المدنية والمهنية الأساسية للشباب، إلى جانب المهارات التقنية.

وعليه، فإن التحولات الديموغرافية والتعليمية والتكنولوجية تتقاطع لتعيد تعريف موقع الشباب العربي في المجتمع. فالشباب الذي يتمتع بتعليم أفضل واتصال رقمي أوسع يملك أدوات جديدة للتعبير والعمل والابتكار، لكنه يواجه في الوقت ذاته سوقاً أكثر تنافسية، وفرصاً غير متكافئة، وتحولات سريعة في المهارات المطلوبة. ومن هنا، فإن مستقبل الشباب العربي يتوقف بدرجة متزايدة على قدرة المجتمعات والدول على الانتقال من إدارة "مشكلة الشباب" إلى الاستثمار في الشباب بوصفهم فاعلين اقتصاديين واجتماعيين قادرين على تشكيل التحول نفسه.



2

المحور الثاني

الهوية والقيم بين الأصالة والتحول

إذا كان التحول الاجتماعي والاقتصادي يعيد تشكيل ظروف حياة الشباب العربي، فإن انعكاساته الأعمق تظهر في مستوى الهوية والقيم والانتماء. فالشباب العربي اليوم يتحرك بين دوائر متعددة من الانتماء: الأسرة والمجتمع المحلي والدولة، إلى جانب فضاء ثقافي عالمي بات أكثر حضوراً في الحياة اليومية. ولا تعني هذه التعددية بالضرورة تراجع الهوية التقليدية، بل تشير إلى انتقالها من كونها إطاراً ثابتاً وموروثاً إلى هوية أكثر مرونة، يعيد الفرد تفسيرها والتعبير عنها وفق تجاربه وخياراته. ومن هنا، فإن التحدي يتعد عن المفاضلة بين "الأصالة" و"الحداثة"، ويُنَجّه نحو فهم الطريقة التي يعيد بها الشباب تركيب عناصرهما داخل هوية واحدة.

الهوية العربية في عالم متغيّر

لم تعد الهوية لدى الأجيال الشابة تقوم على عنصر وحيد؛ فالانتماء الوطني والثقافي والديني يمكن أن يتعايش داخل تجربة الفرد الواحد. وتكشف نتائج الفوجة الثامنة من الباروميتر العربي (2023-2024)، التي شملت أكثر من 15 ألف شخص في ثمانية دول عربية، أن قضايا الهوية والدين والهجرة والعلاقات

الاجتماعية أصبحت جزءاً من منظومة مترابطة من التصورات التي تختلف باختلاف السياقات الوطنية والاجتماعية.[9]

تعكس علاقة الشباب بالدين مرونة في ظل التحولات الاجتماعية؛ إذ أظهرت بيانات الباروميتر العربي تراجعاً جزئياً في الاتجاه نحو الابتعاد عن الدين، مع بقاء المرجعيات الدينية حاضرة، ولا سيما لدى الشباب في بعض الدول. ويشير ذلك إلى أن الانفتاح والحداثة لا يؤديان بالضرورة إلى تراجع الدين، وقد يتعايشان مع أشكال جديدة ومتنوعة من الانتماء الديني والثقافي.

في المقابل، لا تتناقض الهوية الوطنية بالضرورة مع الانتماء العربي أو الانفتاح العالمي. فقد أصبح من الممكن أن يكون الانتماء إلى الدولة إطاراً سياسياً ومدنياً، والانتماء العربي إطاراً ثقافياً ولغوياً وتاريخياً، بينما يوفر الانفتاح العالمي مجالاً للتفاعل والمعرفة. وبهذا المعنى، تتحول الهوية من نموذج هرمي، تكون فيه هوية واحدة مهيمنة على سائر الانتماءات، إلى نموذج متعدد المستويات تتكامل فيه دوائر الانتماء أو تتنافس بحسب السياق.

وتحتل اللغة العربية موقعاً مركزياً في هذه العملية. فهي تمثل ذاكرة أدبية وتاريخية وثقافية مشتركة. غير أن التحدي الجديد يتمثل في حضورها داخل البيئة الرقمية.



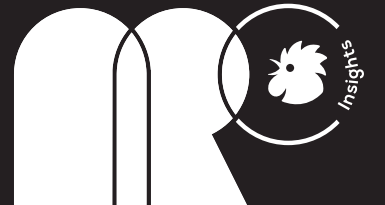


وتشير اليونسكو إلى أن العربية يتحدث بها أكثر من 400 مليون شخص، فيما لا تتجاوز حصة المحتوى المتاح عبر الإنترنت باللغة العربية نحو 3 % وفق البيانات التي عرضتها المنظمة في مناسبة اليوم العالمي للغة العربية عام 2024. [10] ولذلك، فإن الحفاظ على الهوية اللغوية لا يرتبط فقط بحماية التراث، وإنما أيضاً بقدرة العربية على إنتاج المعرفة والمحتوى الرقمي والإبداعي والعلمي.

وتتضاعف أهمية هذا التحدي مع الذكاء الاصطناعي؛ إذ تطرح هذه التقنيات فرصة لتوسيع حضور العربية في المعرفة الرقمية، لكنها في الوقت نفسه تثير أسئلة حول جودة المحتوى العربي وتمثيل اللهجات والتنوع الثقافي ودقة نقل المفاهيم. ولهذا اختارت اليونسكو عام 2024 موضوع "اللغة العربية والذكاء الاصطناعي" للتأكيد على إمكانية الجمع بين الابتكار والحفاظ على التراث الثقافي.

تحولات القيم والعلاقات الاجتماعية

تمثل الأسرة المجال الأكثر وضوحاً لاختبار التفاعل بين القيم الموروثة والتحولات الجديدة. ولا تشير التحولات الجارية إلى اختفاء مكانة الأسرة لدى الشباب، بقدر ما تشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الفرد والأسرة. فمع اتساع التعليم والتعرض لخبرات اجتماعية مختلفة، أصبحت بعض القرارات التي كانت تُفهم تقليدياً باعتبارها شأنًا عائلياً محضاً، مثل الزواج واختيار الشريك والعمل ومكان الإقامة، أكثر ارتباطاً بمفهوم الاختيار الشخصي.



وتوفر بيانات الباروميتر العربي مؤشرات مهمة على هذا التحول. ففي ثماني دول شملتتها الموجة الثامنة، ظهرت مستويات مرتفعة من التأييد لمبدأ مشاركة الرجل والمرأة في قرار اختيار الزواج. في الأردن مثلاً أيد 92% المساواة في اتخاذ قرار الزواج، بينما بلغت النسبة 94% في لبنان. [11] ولا تعني هذه الأرقام أن التقاليد الأسرية فقدت تأثيرها، وإنما تشير إلى أن مفهوم السلطة داخل الأسرة أصبح أكثر تفاوضاً، خصوصاً في القرارات التي ترتبط مباشرة بحياة الفرد.

كما أن تغيّر النظرة إلى الزواج لا يمكن تفسيره باعتباره تحولاً قيمياً فقط. فالقرار يتأثر أيضاً بالظروف الاقتصادية والسكن والدخل وتوقعات المستقبل. ولذلك، فإن تأخر الزواج أو إعادة تعريف الاستقلال الشخصي لا يعكسان بالضرورة رفض المؤسسة الأسرية؛ فقد يبدآن أحياناً محاولة من الشباب للتوفيق بين الرغبة في تكوين أسرة وبين شروط يعتبرونها ضرورية لتحقيق الاستقرار.

وفي هذا السياق، تتداخل القيم التقليدية مع قيم جديدة مثل الاستقلالية الفردية والمساواة والاختيار الشخصي. لكن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة إحلال كامل؛ إذ يمكن للشباب أن يؤيد الاستقلال في اتخاذ قراراته الشخصية، وفي الوقت نفسه يحافظ على روابط أسرية قوية ومرجعيات ثقافية ودينية تقليدية. وتؤكد هذه الازدواجية أن التحول القيمي في العالم العربي غالباً ما يأخذ شكل إعادة تفسير للقيمة بدلاً من التخلي عنها بالكامل.



ويظهر الأمر بوضوح في قضايا أدوار الجنسين. فقد أظهرت الموجة الثامنة للباروميتر العربي استمرار وجود فجوة بين تأييد بعض أشكال المساواة وبين المواقف المتعلقة بتوزيع الأدوار داخل الأسرة والمجتمع. ففي الأردن، على سبيل المثال، أُيدت الأكرية المساواة في قرارات الزواج، لكن 59% قالوا إن الرجل ينبغي أن تكون له الكلمة النهائية في القرارات الأسرية. وتكشف هذه المفارقة أن التحول القيمي لا يسير في اتجاه واحد؛ فقد يقبل المجتمع مبدأ المساواة في مجال، بينما يحتفظ بتصورات أكثر تقليدية في مجال آخر.

أما الهجرة والإعلام والتعليم، فتعمل بوصفها قنوات توسع الاحتكاك بنماذج اجتماعية متعددة. ولا يعني التعرض لهذه النماذج تبنيها مباشرة، بل يزيد قدرة الشباب على المقارنة بينها وبين واقعهم المحلي، ما يحول القيمة من قاعدة مفروضة إلى موضوع للنقاش والاختيار وإعادة التفسير.

الشباب بين الانتماء المحلي والانفتاح العالمي

أحدث الانفتاح الثقافي العالمي تحولاً جوهرياً في علاقة الشباب بالمكان. فالمحتوى الذي يستهلكه الشباب العربي قد يأتي من بيئات ثقافية بعيدة، لكنه يُعاد تفسيره داخل سياقه المحلي. ولذلك، فإن التأثير الثقافي لم يعد يتحرك في اتجاه واحد من المركز العالمي إلى المجتمعات العربية؛ إنما أصبح الشباب أنفسهم منتجين وموزعين لمحتوى يعبر الحدود.

تؤكد اليونسكو أن الأصوات الإبداعية الشابة في المنطقة العربية تشهد دينامية متزايدة، وأن الصناعات الثقافية والإبداعية أصبحت مجالاً للتعبير عن تطلعات الشباب وإعادة صياغة علاقتهم بالثقافة والتراث. وهذه النقطة مهمة لأن الثقافة أصبحت مادة قابلة لإعادة الإنتاج من خلال الموسيقى والفنون والتصميم والفيديو والمنصات الرقمية.

وتأخذ الهجرة هذه العملية إلى مستوى آخر. فوفق المنظمة الدولية للهجرة، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة أنماطاً متداخلة من الهجرة العمالية والهجرة المختلطة والزواج، مدفوعة بعوامل اقتصادية وصراعات وتغيرات بيئية وفوارق في فرص العمل. وتشير بيانات المنظمة عن الفترة 2021-2022 إلى نحو 32.8 مليون شخص غادروا بلداناً عربية سواء من خلال الهجرة الطوعية أو الزواج القسري، وبقي 44% منهم داخل المنطقة.^[12]

إن الهجرة لا تعني انقطاع الصلة بالمجتمع الأصلي؛ فالتواصل الرقمي والتحويلات المالية وشبكات العائلة تجعل الانتماء قابلاً للاستمرار عبر الحدود. وفي المقابل، يكتسب المهاجر الشاب خبرات وقيماً جديدة من المجتمع المضيف. وهكذا تنشأ هوية عابرة للحدود، يستطيع الفرد فيها أن يكون مرتبطاً بثقافته الأصلية وفي الوقت نفسه مندمجاً في مجتمع متعدد الثقافات.

وتبرز أهمية هذه الظاهرة أيضاً في المجتمعات العربية التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين واللاجئين، فالتفاعل اليومي بين مجموعات ذات لغات وخلفيات ثقافية مختلفة يجعل الشباب أكثر تعرضاً للتنوع، ويضع مفاهيم مثل المواطنة والتعايش والاختلاف أمام اختبار عملي يتجاوز الخطاب النظري.

إن العولمة إذًا، تعيد تشكيل الطريقة التي تُمارس بها الهوية أكثر مما تلغيها. فقد يحتفظ الشاب باللغة والذاكرة والعادات والانتماء المحلي، لكنه يعبر عنها بأشكال جديدة، ويختار منها ما يتوافق مع تجربته، ويمزجها بعناصر ثقافية عالمية.



وبذلك، يصبح التحدي الأساسي أمام الهوية العربية ليس منع التأثيرات الخارجية، وهو أمر يصعب تحقيقه في عالم مترابط، بل بناء قدرة ثقافية وتعليمية وإبداعية تسمح للشباب بالتفاعل معها بصورة نقدية. فالهوية القابلة للاستمرار ليست بالضرورة الأكثر انغلاقاً، وإنما الأكثر قدرة على إنتاج المعنى في بيئة متغيرة. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى الشباب باعتبارهم الجيل الذي يعيد تعريف الهوية، من خلال الجمع بين الذاكرة والانفتاح، وبين الانتماء المحلي والمشاركة في فضاء عالمي متداخل.



3

المحور الثالث

الشباب العربي ومستقبل المنطقة

إذا كان المحوران السابقان قد أظهرتا التحولات التي يعيشها الشباب العربي على مستوى الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وعلى مستوى الهوية والقيم، فإن السؤال المركزي في المرحلة المقبلة يتعلق بقدرة الشباب على تحويل هذه التحولات إلى خيارات وفرص. فمستقبل المنطقة لن يتحدد فقط بمدى قدرة الدول على معالجة مشكلات الشباب، بل أيضاً بمدى قدرتها على إشراكهم في إنتاج الحلول وصياغة الأولويات. من هنا، ينتقل الشباب من كونهم فئة تحتاج إلى سياسات موجهة إليها، إلى شريك في تحديد شكل الاقتصاد والمجتمع والثقافة في العقود المقبلة.

ماذا يريد الشباب العربي من المستقبل؟

لا يمكن اختزال تطلعات الشباب العربي في الحصول على وظيفة أو تحسين الدخل؛ فالمطلوب يتجه بصورة متزايدة نحو حياة مستقرة وقابلة للتخطيط، تتوافر فيها فرص التعليم والعمل والحماية الاجتماعية، فضلاً عن إمكانية بناء مستقبل مستقل. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في منطقة ما زالت

مستوى التعليم والانفتاح الرقمي واتساع التطلعات لا يؤدي تلقائياً إلى مشاركة أكثر فاعلية، ما لم تتوافر بيئة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استيعاب هذه الطاقات وتحويلها إلى فرص فعلية.

وعليه، فإن جوهر الفجوة لا يكمن في اتساع طموحات الشباب، إنما في المسافة بين ما يطمحون إلى تحقيقه وما تسمح لهم البيئة المحيطة بتحقيقه. وكلما توفرت مسارات واضحة لتحويل التعليم والمهارات والتطلعات إلى عمل واستقلال ومشاركة، ازدادت قدرة الشباب على الانتقال من مجرد التكيف مع الواقع إلى التأثير فيه. من هنا، يصبح الانتقال من سؤال ماذا يريد الشباب العربي من المستقبل؟ إلى سؤال كيف يمكنهم المشاركة في صناعته؟ خطوة أساسية لفهم موقعهم في التحولات التي تشهدها المنطقة.

الانتقال من مرحلة التأهيل إلى قيادة التغيير

يتزايد احتمال أن يصبح الشباب منتجين للحلول وليسوا مجرد مستفيدين منها. فالتحول الرقمي والاقتصاد الإبداعي وريادة الأعمال تتيح أشكالاً جديدة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي تتجاوز الحدود التقليدية لسوق العمل. وفي هذا السياق، أطلقت مبادرات إقليمية حديثة مسارات تربط المهارات الرقمية بالابتكار وريادة

تسجل أعلى معدلات بطالة الشباب عالمياً؛ حيث هناك شاب من كل ثلاثة خارج مجال العمل والتعليم والتدريب.

إن الفجوة بين طموحات الشباب العربي والواقع المتاح لا تتمثل في غياب الوظائف أو محدودية الفرص الاقتصادية فحسب، إنما في عدم تطابق طبيعة الفرص المتاحة مع توقعات جيل أكثر اتصالاً بالعالم، وأكثر اطلاعاً على أنماط مختلفة من الحياة والعمل، وأكثر سعيًا إلى الاستقلال والمشاركة والتأثير. وتنعكس هذه الفجوة في خيارات الشباب ومساراتهم المستقبلية، بما في ذلك اتجاهات الهجرة؛ إذ تُظهر نتائج الموجة الثامنة من الباروميتر العربي أن الرغبة في الهجرة تكون أعلى عمقاً لدى الشباب، ولا سيما المتعلمين، وترتبط بدرجة كبيرة بالبحث عن ظروف معيشية وفرص أفضل. ففي لبنان تُظهر الأرقام الأخيرة أن خيار الهجرة يتصدر تطلعات غالبية الفئة الشبابية، حيث أبدى 51% ممن هم بين 18 و25 عاماً رغبتهم في المغادرة. [13]

ولا تنفصل هذه التطلعات عن توقعات الشباب تجاه المؤسسات، إذ لا تُبنى الثقة بالخطاب وحده، وإنما بقدرة المؤسسات على تقديم خدمات وفرص ملموسة، والاستجابة لمشكلات الحياة اليومية، وإتاحة قنوات حقيقية للمشاركة. وفي هذا السياق، أظهرت البيانات العربية خلال 2023-2024 أن الثقة والأداء الحكومي والمشاركة المدنية باتت عناصر أساسية في تقييم المواطنين لعلاقتهم بالمؤسسات والدولة. ومن ثم، فإن ارتفاع



الأعمال؛ فبرنامج Future Skills Academy التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستهدف تمكين 10 ملايين شخص في الدول العربية من المهارات المطلوبة بحلول 2030، بما فيها الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتسويق الرقمي وريادة الأعمال. [14]

لكن تحويل الشباب إلى قوة اقتصادية لا يتوقف على التدريب وحده. فريادة الأعمال تحتاج إلى التمويل والأسواق والبنية التحتية، إلى جانب البيئة التنظيمية القادرة على مساعدة المشاريع على الانتقال من فكرة صغيرة إلى نشاط قابل للاستمرار. كما أن الاقتصاد الإبداعي يفتح مجالاً مهماً أمام الشباب في الإعلام والتصميم والموسيقى وصناعة الفيديو والمحتوى الرقمي، حيث أصبحت القدرة على إنتاج المعرفة والثقافة ذات قيمة اقتصادية واجتماعية في آن واحد.

ويتوسع الدور الشبابي كذلك خارج الاقتصاد. فصناعة المحتوى والعمل المناخي والتطوع توفر مساحات يمكن للشباب من خلالها التأثير في مجتمعاتهم. وتشير برامج إقليمية حديثة إلى أن المشاركة الشبابية لم تعد تقتصر على التدريب، بل تشمل إشراك الشباب في الخطط المناخية والعمل المحلي وبناء المنصات العابرة للحدود. وقد دعمت قبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثلاً، مشاركة أكثر من 235 شاباً في أربعة بلدان في العمل المرتبط بالخطط المناخية الوطنية، إلى جانب منصات رقمية تربط الشباب بريادة الأعمال والعمل المدني. [15]

هنا تكمن النقلة الأساسية: الانتقال من تمكين الشباب ليكونوا مستعدين للمستقبل إلى تمكينهم من المشاركة في صناعة المستقبل نفسه. وهذا يتطلب إشراكهم في تصميم السياسات والمشاريع التي تؤثر في حياتهم، لا الاكتفاء بإدماجهم في برامج أعدت مسبقاً من دون مشاركتهم في تحديد أولوياتها.

بحديث مع "النهار" تناولت د. عيبر الأسمر، رئيسة قسم علم الاجتماع في جامعة بيروت العربية، واقع مشاركة الشباب العربي في صنع القرار، معتبرة أن القضية تتجاوز مجرد منحهم مساحة للتعبير، لتلامس بنية السلطة والعلاقة بين الأجيال وقدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية على مواكبة التحولات التي يعيشها الشباب. وأشارت

إلى أن الشباب العربي غالباً ما يُعامل وفق منطق "الوصاية الأبوية"، باعتباره قاصراً سياسياً أو مشروعاً مستقبلياً للقيادة، فيما تقتصر مشاركته الحالية في كثير من الأحيان على أدوار شكلية، مثل المجالس الاستشارية أو الظهور في المؤتمرات، من دون امتلاك صلاحيات حقيقية للتأثير في القرار.

وتقترح د. عيبر الانتقال من مفهوم "تمثيل الشباب" إلى تنظيم مشاركتهم عبر آليات قانونية ومؤسسية مستدامة لا ترتبط بإرادة مسؤول أو بمرحلة سياسية محددة. فعلى المستوى البرلماني، دعت إلى خفض سن الترشح وإنشاء مجالس شبابية مرتبطة باللجان البرلمانية وقادرة على تقديم المقترحات والتوصيات والحصول على ردود رسمية. وعلى المستوى البلدي، اقترحت مجالس شبابية منتخبة تشارك في تحديد الأولويات التنموية، مع تخصيص نسبة تتراوح بين 15 و20 في المئة من ميزانية البلدية لمشروعات تشاركية تديرها هذه المجالس. كذلك طالبت بإنشاء هيئة شبابية دائمة داخل الوزارات وإشراكها في مناقشة السياسات والخطط التي تمس حياة الشباب مباشرة.

كما شددت أن التحدي الأساسي لا يكمن فقط في إدخال الشباب إلى المؤسسات، بل في إعادة بناء الثقة بينهم وبين الدولة على أساس مشاركة فعلية وحقوق وصلاحيات واضحة. فالمشاركة الحقيقية، وفق الطرح الوارد، لا تُقاس بعدد الشباب الجالسين إلى طاولة

وسوق العمل، وتحتاج المنطقة في هذا المسار إلى ربط التدريب بالطلب الفعلي على المهارات، وتطوير التعليم المهني، وتسهيل انتقال الشباب من التعلم إلى العمل. وقد أشارت وكالات الأمم المتحدة إلى حاجة المنطقة إلى أكثر من 33.3 مليون وظيفة جديدة بحلول 2030، ما يجعل هذه العملية مرتبطة مباشرة بقدرة الاقتصادات على خلق وظائف منتجة. [16]

مسار التمكين: وهو المسار الذي يصبح فيه الشباب جزءاً من البنية المنتجة للقرار والاقتصاد والثقافة، لا مجرد هدف للسياسات العامة. ويتطلب ذلك استثمار طويل الأمد في المهارات، وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق، وإتاحة مساحات للمشاركة، بالإضافة إلى ربط الابتكار بالتنمية المستدامة. وفي هذا السيناريو، تتحول الكتلة الشبابية من تحدٍّ يجب استيعابه إلى رأس مال بشري واجتماعي قادر على إنتاج حلول جديدة.

وبذلك، لا يرتبط مستقبل الشباب العربي بحجم التحديات التي يواجهونها فقط، بل بمدى قدرة المؤسسات والمجتمعات على تحويل طاقاتهم إلى مشاركة وإنتاج وابتكار. فالخيار بين هذه المسارات سيتشكل تدريجياً من القرارات المتخذة اليوم في التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا والسياسات العامة.

القرار، وإنما بقدرتهم على التأثير والتعديل والتخطيط وإدارة الموارد، مع ضمان الوصول إلى المعلومات وآليات المساءلة. من هنا، فإن تحويل المجالس الشبابية من "ديكور سياسي" إلى مؤسسات ذات صلاحيات وموارد، يمثل خطوة نحو بناء دولة حديثة تقوم على المواطنة الفاعلة والعدالة بين الأجيال.

سيناريوهات مستقبل الشباب العربي

يمكن تصور ثلاثة مسارات محتملة، ليس بوصفها تنبؤات حتمية، وإنما باعتبارها سيناريوهات مختلفة قد تفضي إليها التطورات في حال استمرت الاتجاهات الراهنة أو طرأت تغييرات على السياسات.

مسار الاستمرار: قد تستمر الفجوة بين الطموحات والفرص، خصوصاً إذا بقي خلق الوظائف أبطأ من نمو القوى العاملة، واستمر عدم تطابق المهارات مع الاقتصاد الجديد. وفي هذه الحالة، يمكن أن تصبح الهجرة والعمل غير المستقر وآليات التكيف الفردية جزءاً أكبر من استراتيجية الشباب لبناء مستقبلهم.

مسار التحول: يقوم على توسع التعليم المرن والمهارات الرقمية والعمل الجديد وريادة الأعمال، بالتوازي مع إصلاح العلاقة بين التعليم



خاتمة

يعيش الشباب العربي إزاء، مرحلة عميقة من إعادة تشكيل موقعه داخل المجتمع، بفعل تداخل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والديموغرافية. فقد أسهم اتساع التعليم، وانتشار التكنولوجيا والمنصات الرقمية، وتغيّر أنماط العمل والعلاقات الاجتماعية، في توسيع هامش الاختيار الفردي وإعادة تعريف مفاهيم النجاح والاستقلال والانتماء. في الوقت نفسه، لم تؤدّ هذه التحولات إلى القطيعة مع الهوية والقيم الموروثة، بقدر ما دفعت الشباب إلى إعادة تفسيرها وتركيبها ضمن هويات أكثر مرونة وتعدّدًا، تجمع بين الانتماء المحلي والانفتاح على العالم.

غير أن اتساع الطموحات لا يوازيه دائمًا اتساع الفرص. فارتفاع تطلعات الشباب إلى التعليم والعمل والاستقلال والاستقرار يصطدم ببطالة مرتفعة، وعدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل، وصعوبة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، إضافة إلى اتجاه متزايد نحو الهجرة والعمل غير المستقر. كما تكشف الفجوة الرقمية أن امتلاك أدوات التكنولوجيا لا يعني بالضرورة القدرة على تحويلها إلى معرفة أو دخل أو ابتكار أو مشاركة فاعلة.

وعليه، فإن قدرة الشباب العربي على الانتقال من مجرد مُتلقٍ إلى مساهم في صياغة مستقبل المنطقة لا تتحدد بطموحاته الفردية وحدها، إنما بالبيئة التي

تتيح له تحويل هذه الطموحات إلى فعل. ويقتضي ذلك الانتقال من التعامل مع الشباب بوصفهم فئة تحتاج إلى سياسات موجهة، إلى اعتبارهم شركاء في تصميم السياسات وإنتاج المعرفة والابتكار وصناعة الثقافة والاقتصاد. فحين تتكامل المهارات مع فرص العمل، والتكنولوجيا مع المشاركة، والهوية مع الإبداع، يمكن للكتلة الشبابية أن تتحول من تحدٍّ تنموي إلى قوة منتجة للتغيير. ومن ثم، فإن مستقبل الشباب العربي لن يتحدد فقط بما يواجهونه من تحولات، بل بمدى قدرة المجتمعات والمؤسسات على إشراكهم في صناعة المستقبل نفسه.



دراسة بقلم أنطوني نعيم



مراجع

1. United Nations Population Fund (UNFPA) Arab States Regional Office. "Youth Participation & Leadership." Updated July 30, 2024.
2. World Bank. Mobilizing the Middle East and North Africa Diaspora for Economic Integration and Entrepreneurship. Washington, DC: World Bank.
3. UNESCO International Institute for Higher Education in Latin America and the Caribbean. "Number of Students in Higher Education More Than Doubled in 20 Years, but Inequalities Remain." 2026.
4. International Labour Organization. "Youth Unemployment Rises as Young People Face a Harder Road to Decent Work." 2026.
5. International Labour Organization. Global Employment Trends for Youth 2024: Decent Work, Brighter Futures. Geneva: ILO, 2024.
6. International Telecommunication Union. Measuring Digital Development: Facts and Figures 2024. Geneva: ITU, 2024.
7. International Labour Organization. Navigating the Digital and Artificial Intelligence Revolution in Arab Labour Markets: Trends, Challenges and Opportunities. Geneva: ILO, 2025.
8. International Labour Organization and United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Artificial Intelligence and Employment Futures for the Arab Region. Geneva and Beirut: ILO and ESCWA, 2026.
9. Arab Barometer. Arab Barometer Wave VIII. September 2023-July 2024.
10. UNESCO. "World Arabic Language Day 2024: Arabic Language and AI - Advancing Innovation While Preserving Cultural Heritage." December 18, 2024.
11. Arab Barometer. Arab Barometer Wave VIII: Lebanon Report. 2024.

12. International Organization for Migration. Region on the Move: MENA Region on the Move 2021–2022. Cairo: IOM, 2023
13. UNICEF Lebanon. "An Enduring Nightmare: Children and Youth in Lebanon Reeling from Military Hostilities and Economic Crisis." September 2026.
14. United Nations Development Programme. "Promising Results of the Future Skills Academy One Month after Launch." UNDP Arab States, 2025.
15. United Nations Development Programme. "Youth Leading Local Change for Global Impact: Celebrating 2025 International Youth Day." UNDP Arab States, 2025.
16. UNICEF Middle East and North Africa. "Young People Address Challenges and Explore Opportunities of Transition from Learning to Employment in the Middle East and North Africa/Arab States Region." UNICEF, 2024.

